



Border Violence Monitoring Network



ILLEGAL PUSH-BACKS AND BORDER VIOLENCE REPORTS

عربي



BALKAN REGION

MAY 2021

المحتويات

3	الملخص التنفيذي
4	العامّة
4	شبكة التقارير
4	المنهجية
4	المصطلحات
4	الاختصارات
5	الاتجاهات في العنف الحدودي
5	الإسلاموفوبيا خلال إعادة القسرية من كرواتيا
7	وحدات الشرطة كاي- تهاجم مجموعة النقل في بلغاريا
8	الإعادة القسرية عبر نهر إفروس / مريش
9	تحديث حول الوضع
9	اليونان
9	شيدت الجدران حول المعسكرات اليونانية
10	"اتهام الأشخاص المتنقلين بـ"المهربين"
11	سلوفينيا
11	دوريات حدودية مشتركة جديدة على الحدود الكرواتية
12	إيطاليا
12	<القادمون ومعسكرات الحجر الصحي في >اف في جي< (FVG)
13	كرواتيا
13	<الإعادة القسرية لمجموعة العبور >ال جي بي تي قو< (LGBTQ)
14	البوسنة والهرسك
14	إخلاء المواقع غير الرسمية في جميع أنحاء <يو اس سي< (USC)
15	شمال مقدونيا
15	تبرع ألمانيا بمعدات لمراقبة الحدود
16	صربيا
16	مداهمات على المباني المهجورة و عنف الشرطة
17	إسبانيا
17	أعمال عنف وصد آلاف من دخول سبتة
18	أعمال عنف موازية على الحدود ووحشية من قبل الشرطة في مليلية
19	مسرد التقارير ، مايو 2021
21	هيكل الشبكة للاتصال

ملخص تنفيذي

في مايو، أبلغت شبكة مراقبة العنف على الحدود (بي في ام ان) عن ما مجموعه 43 عملية صد، مما أثر على عدد إجمالي يبلغ 760 شخصًا متنقلاً على الحدود عبر البلقان. توضح التقارير مجموعة من التكتيكات المختلفة وانتهاكات الحقوق التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من تطبيق حدود الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك العنف الجسدي والعنصري الشديد.

في كرواتيا، يبحث المنشور في الطريقة التي يعتبر بها العنف ضد المسلمين وكراهية المثليين جزءًا من أنظمة إعادة القسرية. تكشف الحالات المسجلة في أبريل ومايو عن مستويات عالية من الإساءة الجسدية واللفظية والنفسية التي تدور حول روايات عنصرية معادية للإسلام. وفي الوقت نفسه، ينظر التقرير أيضًا في حالة حديثة لأعضاء مجتمع <ال جي بي تي قو> حيث تم إعادتهم إلى البوسنة والهرسك، مما يمثل مزيدًا من العنف المستند إلى الهوية في قرص الحدود.

في جميع أنحاء المنطقة، ظلت الضوابط الثنائية والتبرعات بالمعدات موضوعًا رئيسيًا الشهر الماضي. والتجدير بالذكر أن نشر الضباط الدوليين على الحدود السلوفينية كان بمثابة خطوة رئيسية في الخارج. في هذه الأثناء في مقدونيا الشمالية، أشارت مخبأ المعدات الحدودية التي قدمها البوندسبوليزي، بما في ذلك الشاحنات وكاميرات التصوير الحراري، إلى إسقاط سياسة الهجرة الألمانية إلى جنوب طريق البلقان.

المتورطة في تعذيب <K9> في بلغاريا، كان تواتر هجمات الكلاب بمثابة استمرار لوحدة الشرطة مجموعات العبور. في سياق زيادة العسكرة في منطقة إفروس، ظلت نقطة الدخول إلى الطريق عنيفة باستمرار مع اقتراب فصل الصيف. من منظور أوسع، ينظر التقرير أيضًا إلى الأحداث في سبتة ومليلية، ويضع عمليات الصد داخل نظام معولم من العنف على الحدود. إن النظر إلى وحشية تطبيق الحدود وما يمثله في عمليات الإزالة القسرية العنيفة عبر مناطق حدودية مختلفة يسلط الضوء على الاستراتيجية الموحدة والعنيفة التي ينشرها الاتحاد الأوروبي.

يتضمن التقرير أيضًا ملخصًا لأنظمة المراقبة / الجثة المطبقة على المعسكرات اليونانية، وتجريم الحركة الذي يرمز إليه حكم محكمة ليسفوس الأخير، وظروف الحجر الصحي في منطقة فريولي فينيتسيا جوليا الإيطالية، وعمليات الإخلاء العشوائي في صربيا والبوسنة والهرسك. باختصار، شهد شهر مايو استمرارًا للعنف ضد الأشخاص المتنقلين، سواء على الحدود أو المناطق الداخلية، مع تآكل الحقوق وتوسع عنف الجناح اليميني، مما يؤكد الطبيعة الهشة بشكل عام للعبور على طول طريق البلقان.

بي في ام ان - BVMN
ال جي بي تي قو - LGBTQ



**Border Violence
Monitoring Network**

شبكة التقارير

شبكة مراقبة العنف عبر الحدود هو مشروع تعاوني بين العديد من المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية العاملة على طول طريق غرب البلقان واليونان ، لتوثيق الانتهاكات على الحدود الموجهة نحو الأشخاص المتنقلين. يمتلك الأعضاء مشتركة على [قاعدة بيانات شبكة الإنترنت](#)، تستخدم كمنصة لجمع الشهادات عن عمليات الإعادة القسرية غير القانونية التي يتم جمعها من خلال المقابلات

المنهجية

تعزز العملية المنهجية لهذه المقابلات الاتصال الاجتماعي الوثيق الذي لدينا كمتطوعين مستقلين مع اللاجئين والمهاجرين لرصد عمليات الإعادة القسرية المتعددة عبر حدود. عندما يعود الأفراد بإصابات كبيرة أو قصص عن سوء المعاملة ، سيجلس أحد متطوعينا الذين يبلغون عن العنف معهم لجمع شهادتهم. على الرغم من أن مجموعة الشهادات نفسها عادة ما تكون مع مجموعة لا تزيد عن خمسة أشخاص ، إلا أن مجموعات الرد التي يمثلونها يمكن أن تتجاوز 50 شخصًا. لدينا إطار موحد لهيكل المقابلات الذي يجمع بين جمع البيانات الثابتة (التواريخ ، والمواقع الجغرافية ، وأوصاف الضابط ، وصور الإصابات / التقارير الطبية ، وما إلى ذلك) مع سرد مفتوح للإساءة

المصطلحات

يُعد مصطلح "الإعادة القسرية" عنصرًا رئيسيًا في الموقف الذي ظهر على طول حدود الاتحاد الأوروبي (المجر وكرواتيا) مع صربيا في عام 2016 ، بعد إغلاق طريق البلقان. و يوصف الإعادة القسرية أو الطرد غير الرسمي (بدون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة) لفرد أو مجموعة من دولة إلى دولة أخرى. وهذا يتناقض مع مصطلح "الترحيل" الذي يتم في إطار قانوني وقد أصبحت عمليات الإعادة القسرية جزءًا مهمًا ، وإن كان غير رسمي من نظام الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي وأماكن أخرى

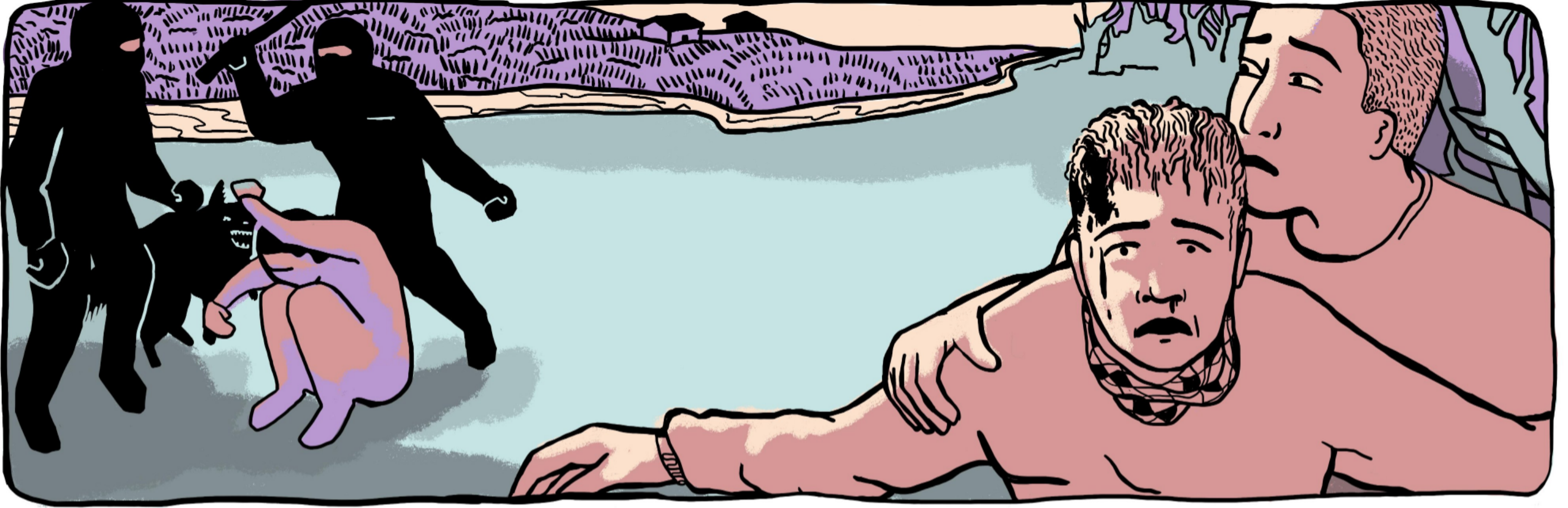
الاختصارات

البوسنة والهرسك - BiH
كرواتيا - HR
صربيا - SRB
سلوفينيا - SLO
رومانيا - ROM
المجر - HUN
الاتحاد الأوروبي - EU
إيطاليا - ITA
ألبانيا - ALB
مقدونيا الشمالية - MNK
اليونان - GRC
تركيا - TUR

الاتجاهات في العنف الحدودي

الشرطة الكرواتية
المقنعة تنفذ رد فعل
عنيف (المصدر
:Brush & Bow)

الإسلاموفوبيا خلال عمليات الإعادة من كرواتيا



آخرين. يمكن أن يظهر رهاب الإسلام القائم على العنصرية كقوة دافعة للإساءة، ولكن أيضًا كأداة نفسية منحرفة تُستخدم لفصل الجناة عن العنف الجسدي الشنيع الذي ينشطون فيه. وينظر هذا الانفصال أيضًا في تجريد الأشخاص المتنقلين من إنسانيتهم من خلال مهاجمة الضباط، الذين يشيرون بانتظام إلى مجموعات العبور على أنهم "حيوانات" (انظر 5.12)، مما يؤكد على العنصرية المباشرة التي يستخدمونها وأيضًا عدم السماح لهم بممارسة التعذيب

يعتمد الجناة على مجموعة من التبريرات المتداخلة للحفاظ على حالات الإعادة القسرية، بما في ذلك الأمن وسيادة القانون والقومية. على مستوى التنفيذ، تظهر أيضًا أدلة متزايدة لإظهار الطريقة التي تدعم بها الإسلاموفوبيا التي تنسم بالعنصرية و إنفاذ القانون على الحدود. تكشف نظرة على الحالات الأخيرة من كرواتيا كيف يستخدم الضباط على الأرض هذا القمع لاستهداف الأشخاص المتنقلين. تقدم التقارير التي نشرتها في الأشهر الماضية <بي في ام ان> الإعادة القسرية روايات مباشرة عن نمط من الإساءة اللفظية والجسدية والنفسية

يعمل التمييز على أساس العرق والإيمان أيضًا من خلال مجموعة متنوعة من الأفعال القمعية التي تصاحب الإساءة اللفظية الجسدية. على سبيل المثال، في إحدى [الحالات من شهر مارس](#)، أجبرت عائلة على حرق ملابس أطفالها مع القرآن، وفي الوقت نفسه في حادثة أخرى، تم ضرب رجل على وجهه لرفضه تدخين سيجارة خلال شهر رمضان (انظر 5.9). كما قامو بمعاملة المسلمات بعنف [أجبرو على خلع](#) حجابهن أثناء عمليات الإعادة من كرواتيا، أو تم تفتيش أجسادهن بعنف من قبل ضباط الشرطة الذكور. هذه الاعتداءات على أجساد الناس، والإيمان، وتدني الأشياء الدينية، وإزالة الزي الديني، كلها تمثل جزءًا من التنميط وإساءة معاملة مجموعات العبور المسلمة. يرتبط هذا العنف أيضًا بالتنميط العرقي على أساس سمات مثل لون البشرة وشعر الوجه مما يخلق العنصرية "الآخر المسلم" والذي لا ينقل فقط التحامل على الإسلام، ولكن أيضًا كراهية الأشخاص من خلفيات الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال إفريقيا

في الأحداث الأخيرة، شارك المشاركون الطريقة التي استخدم بها ضباط ملثمون ومسلحون الشتائم، بما في ذلك الافتراءات المعادية للإسلام، أثناء تنفيذ عمليات الإعادة إلى البوسنة والهرسك. في [قضية من فبراير / شباط](#)، أجبرت مجموعة من الشباب الأفغان، بينهم طفل غير مصحوب بذويهم، على خلع ملابسهم وضربهم بأغصان الأشجار والهراوات. وهتف الضباط الذين نفذوا هذا الهجوم بتعليقات تجديفية وعنصرية، مستهزئين بعقيدة الجماعة الإسلامية وعرقهم. تم الإبلاغ عن هذا أيضًا في [لاحقة قضية من مارس / آذار](#)، حيث استجوب الضباط أعضاء المجموعة ثم ضربوها

السؤال الأول الذي طرحته الشرطة عليهم هو ما إذا كانوا مسلمين. بعد تأكيد المستفتى، أخبرتهم السلطات: "نحن لا نحب المسلمين"

تعكس شهادات الناجين من هذه الحوادث الطريقة التي يمكن أن تعمل بها الإساءة اللفظية كتعبير عن الحدود الدينية والعنصرية، مع "عكس" غير البيض والأشخاص غير المسيحيين كتهديد وبالتالي هدف مشروع. والجدير بالذكر أن الأشخاص الذين تعرضوا لهذه الإهانات سردوا أيضًا ردود أفعالهم على أنها أعمال "تعذيب" تعرضوا لها، بسبب طبيعتها المهينة وتداخلها مع الاعتداء الجسدي

إن النظر إلى السرد الذي وضعه الضباط بهذا العنف اللفظي يلقي الضوء أيضًا على طريقة تأطير الجناة لقمعهم لل

الأشخاص لمعاملة تفضيلية، أو يستبعدونهم من الضرب. وقد لوحظت هذه الممارسات الضارة أيضًا في مناطق حدودية أخرى، مثل عمليات صد إيفروس، التي تصور الطريقة التي يتم بها تعبئة المسيحية داخل هذا العنف لتحديد الأهداف. إن حقيقة أن مجموعات العبور، ومعظمهم من ذوي البشرة السمراء، يجب عليهم تنبيه الضباط إلى دينهم من أجل تلقي ضرب أقل شدة، يعزز فقط حقيقة أن التنميط العنصري يتقاطع بشدة مع تطبيق العنف المعادي للإسلام

و من منظور أوسع، فإن تعزيز الاتحاد الأوروبي لخطاب "الدرع"، الذي صاغه المفوض فون دير لاين في ربيع عام 2020، عزز فقط رؤية الحدود الخارجية كحاجز ضد "الآخر" العنصري. إلى جانب التركيز على تقنيات مكافحة الإرهاب في سياسة الهجرة، مثل مكتب الأمم المتحدة الجديد الذي تم إطلاقه في بودابست والذي تم وصفه في تقرير مارس، أصبح تقييد حقوق الأشخاص المتنقلين مرتبطًا بشكل متزايد بالتهديد المتمثل في الإسلام الراديكالي. هذا التقاطع في العنف القائم على العرق والدين يسلط الضوء على حقيقة أن عمليات إعادة ليست مجرد انتهاكات لقانون اللجوء والعودة. تتطلب مقاومتها نهجًا مناهضًا للعنصرية ونزع الاستعمار، والذي يعترف بتجربة الشعوب في العنصرية - الإسلاموفوبيا. هذا القمع ليس فقط أداة في التنفيذ اليومي لعمليات الصد، ولكنه حافز سياسي تستخدمه الدول والاتحاد الأوروبي لتأمين الحدود

بي في ام ان - BVMN
فون دير لاين - Von der Leyen

تهاجم مجموعات العبور في بلغاريا <K9> وحدات الشرطة



الإصابات التي الحقت من طرف البلغاري
(المصدر: [بالص Josoor / BVMN](#))

في 29 مايو، تم اعتقال طاقم تصوير هولندي في منطقة إفروس الحدودية أثناء ملاحظته لمجموعة من الأفغان الذين تم طردهم من بلغاريا، باستخدام الكلاب أيضًا. "معظمهم أصيب بجروح من كلاب الشرطة البلغارية [وكتب الصحفيون أن](#) في وجوههم و أذرعهم وأرجلهم"، مؤكداً الأدلة المقدمة بانتظام في شهادات < بي في ام والردي <K9> ان >. كلا الاتجاهين في استخدام وحدات المباشر وتسليح منطقة الحدود الثلاثية لا تزال تجعل من بلغاريا مكان عبور محفوف بالمخاطر

شهد شهر مايو / أيار زيادة حادة في عدد عمليات الإعادة من بلغاريا إلى تركيا. حتى الآن في عام 2021، سجل عضو < بي في ام ان > جسور 17 شهادة تروي تجربة 90 شخصًا أثناء التنقل تم إعادتهم من بلغاريا إلى تركيا. ستة من هذه الشهادات، التي أثرت على 50 شخصًا في المجموع، تم تسجيلها في شهر مايو لوحده. بالمقارنة مع عمليات الإعادة من اليونان المجاورة، لا يتم عادةً احتجاز مجموعات العبور التي يتم إعادتها من بلغاريا وتجميعها ليتم إعادتها بأعداد أكبر. بدلاً من ذلك، تدفع الشرطة البلغارية الأشخاص مباشرة إلى تركيا، أو عبر الحدود الثلاثية لليونان، فور القبض عليهم، وبالتالي يحدث هذا غالبًا في مجموعات أصغر بكثير مقارنة باستخدام الكلي للاحتجاز من قبل اليونان. على وجه الخصوص، غالبًا ما تفصل الشرطة البلغارية مجموعات العبور إلى مجموعات فرعية أصغر لدفعهم إلى الخلف في مواقع مختلفة قليلاً على الحدود

كما هو الحال في اليونان، يستخدم الضباط البلغار مستويات عالية من العنف. أفادت جميع الشهادات التي تم جمعها حتى الآن هذا العام عن تعرضهم للضرب، كما تضمنت 14 من أصل 17 شهادة وصفًا لأشخاص أثناء التنقل تعرضوا للركل من قبل الضباط. على غرار منطقة إفروس في اليونان، غالبًا ما يُقال إن المدنيين يتعاونون في القبض على الأشخاص أثناء التنقل وتسليمهم إلى الشرطة. كما ورد بانتظام أن ضباط الشرطة يرتدون الأقنعة ويستخدمون مزيجًا من سيارات الدوريات والمركبات التي لا تحمل علامات. حيث يحصل هنا تشابه آخر بين عمليات الإعادة القسرية من اليونان وبلغاريا هو الشيء المتكرر الذي تم الإبلاغ عنه في أكثر من نصف حالات الإعادة القسرية التي تم تسجيلها من بلغاريا هذا العام

يتمثل أحد الاختلافات الرئيسية في عمليات الإعادة القسرية اليونانية في الاستخدام المكثف للكلاب البوليسية في بلغاريا. أبلغت ثمانية من أصل 17 شهادة في عام 2021 عن اعتداءات باستعمال كلاب بوليسية، كما فعلت سردت شهادات من أصل ست شهادات مسجلة في مايو ((انظر [9.2](#)، [9.4](#)، [9.6](#)

لدي رهاب من الكلاب ومرض في القلب، لذلك ظلت "أصرخ للضباط" أرجوكم يا سادة، أرجوكم يا سادة" لكنهم ظلوا يضحكون عليّ. عض الكلب ساقي وكان الضباط يقولون "برافو برافو" لتشجيع الكلب". (انظر [9.2](#))

هناك تكتيك لوحظ لأول مرة في عام 2020 ويستمر هذا العام وهو رد مجموعات العبور من بلغاريا إلى اليونان مما أدى إلى عمليات الإعادة القسرية متسلسلة لاحقة إلى تركيا. تم تسجيل هذه الممارسة لكل من المجموعات التي عبرت في البداية إلى بلغاريا من تركيا عبر اليونان، وكذلك لمجموعات العبور التي لم تدخل بلغاريا أبدًا مباشرة من تركيا. في نقل تجربة واحدة من هذا من أبريل، أحد [وصف المستجيبين كيف](#)

لقد دفعونا للعودة إلى اليونان ... حاولنا العودة للتحدث معهم لأننا لم نكن نعرف ماذا سيحدث، وأين كنا، وأين سنذهب؛ لم نكن نعرف شيئًا لكننا كنا خائفين من أن يأمروا الكلب بمهاجمتنا. إنه ليس بالشيء الجديد الذي قد يفعلونه - إنهم يفعلون ذلك في كل مرة

عمليات الإعادة القسرية عبر نهر إيفروس / ميريتش

في مايو ، سجلت < بي في ام ان > بضع شهادات فقط عن عمليات الإعادة القسرية من منطقة إيفروس ، حيث حدث العديد منها مباشرة من بلغاريا إلى تركيا. ومع ذلك ، فقد اتبعت عمليات الإعادة الموثقة من اليونان اتجاهات مماثلة لوحظت في الأشهر الماضية وهي: مصادرة ممتلكات الأشخاص أثناء التنقل من قبل السلطات ، وتجمع الناس بشكل جماعي في مراكز الاحتجاز أو مراكز الشرطة في منطقة إيفروس ، حيث يُحرمون من الطعام والماء أثناء الاحتجاز ، ويُجبرون على النزول من القوارب إلى الماء أو على جزر صغيرة في وسط نهر إيفروس / ميريتش أثناء الإعادة. اتساق هذا النمط يدل على الطريقة المنهجية من جانب السلطات

إحدى الشهادات (انظر 8.1) كما أشارت من هذا الشهر بشكل مباشر إلى مركز شرطة سوفلي باعتباره مكاناً للاحتجاز يُحتجز فيه الأشخاص المتنقلون قبل إعادتهم. تم تحديد مركز الشرطة هذا تحديداً سابقاً في أخرى [شهادات](#) (أيضاً [هنا](#)) مباشرة ، ويقع بالقرب من مكان تم تسجيل العديد من عمليات الإعادة القسرية على نهر إيفروس ميريتش. بالإضافة إلى ذلك ، تجبر الشرطة والجيش التركي بشكل متزايد الأشخاص المتنقلين على العبور إلى اليونان. وهذا يخلق وضعاً يتم فيه دفع الناس "ذهاباً وإياباً" عبر نهر إيفروس ، من اليونان إلى تركيا ، والعودة إلى اليونان ، وفي بعض الأحيان إلى تركيا



تحتجز الشرطة اليونانية
أشخاصاً في إيفروس
(المصدر: بزام فيرمبولين)

تحديث حول الوضع... اليونان



جدار خرساني قيد الإنشاء ((المصدر: إفسين))

شيدت الجدران حول المعسكرات اليونانية

المدة "تصل إلى 36 شهرًا إذا أُضيفت إلى احتجاز المهاجرين"، مما يؤدي في الواقع إلى تقنين الاستخدام المنهجي للسجن في العودة إجراءات وأثناء إجراءات اللجوء في بعض الحالات. يُحتجز اللاجئون لفترات زمنية غير مؤكدة في انتظار الترحيل، أو فرصة تعسفية وضئيلة لإطلاق سراحهم أو منحهم حق اللجوء. إن التحركات الرامية إلى إلغاء تمويل وإغلاق برامج الإسكان التي تركز على الاندماج خارج المخيمات في الأشهر الستة الماضية، إلى جانب قطع المزايا النقدية لطالبي اللجوء الذين يعيشون خارج هياكل المخيمات، تترك الناس أمام خيارات محدودة من ضمنها العيش في هذه المعسكرات التي تشبه السجون بشكل كبير

من خلال هذه المقاربات الجذابة للهجرة / اللجوء، تعامل الحكومة اليونانية الأشخاص المتنقلين كما لو كانوا مجرمين: تحد من حريتهم في التنقل، وحقهم في العيش بحرية، والوصول إلى الخدمات والضروريات الأساسية غير المتوفرة داخل هياكل المخيمات المحدودة. إنه يعمل على زيادة عزل المجتمعات عن السكان اليونانيين المحليين، وهياكل الدعم، ومشاريع التضامن التي كانت في السنوات الأخيرة حاسمة في بناء المجتمعات عبر الوطنية، والنضالات الجماعية، وشبكات الدعم المتبادل في اليونان

بدأ بناء يبلغ ارتفاعه ثلاث أمتار جدران خرسانية حول ريتسونا وديافاتا ومخيمات أخرى للاجئين في البر الرئيسي اليوناني، مع خطط لبنائها حوالي 23 مخيماً آخر. تبلغ **التكلفة التقديرية** لهذه الجدران حوالي 28.4 مليون يورو، والتي سيتم تمويلها بشكل كبير من قبل المفوضية الأوروبية حيث تم تبرير استخدامها من قبل وزارة الهجرة لبناء الجدار **أنه من أجل "حماية" أولئك الذين يعيشون** داخل المخيم

بالإضافة إلى الجدران، هناك خطط أخرى لتطبيق أنظمة أمنية واسعة النطاق داخل المخيمات، بما في ذلك استخدام الطائرات بدون طيار، والبوابات المغناطيسية بكاميرات حرارية متكاملة، وآلات الأشعة السينية والكاميرات الأمنية عند نقاط الدخول والخروج. سيتم تركيب أنظمة المراقبة هذه في 39 معسكرًا عبر البر الرئيسي والجزر اليونانية، بينما سيتم تغطية 75 بالمائة من التكاليف من قبل صندوق الأمن الداخلي الأوروبي. عندما طلب التعليق من المتحدث باسم وزارة الهجرة **قال**

إنه الإشراف الضروري على الهياكل والأمن والوقاية من "السلوكيات المنحرفة والحرائق والعوامل الأخرى غير المتوقعة. إنها أقصى سيطرة ممكنة لمن يدخل ومن يغادر الهياكل. أقامت اليونان في البداية سياجًا من الأسلاك الشائكة، لكن سكان المباني دمروا مرارًا وتكرارًا واستمروا في تدمير سياج الأسلاك الشائكة. لهذا السبب تقرر ترقية "الأسوار"

تأتي الجدران وأنظمة المراقبة كخطوة أخيرة من جانب الدولة اليونانية نحو مناهج الهجرة واللجوء القائمة على الحبس بشكل متزايد. في العام الماضي، أدى إصدار قانون الحماية الدولية إلى تمديد استخدام الاحتجاز **وزيادة الإطار الزمني** إلى ما يصل إلى 18 شهرًا. يمكن أن هذه

"تم الحكم على الأشخاص المتنقلين بصفتهم" مهريين

بورديرلين يورپ - Borderline Europe
بوردير مونيتورينغ إي يو - Bordermonitoring.eu
اجيان ميغرانتي - Aegean Migrant Solidarity
سوليداريتي

في 13 مايو 2021، حكم على محمد هـ. ، البالغ من العمر 27 عامًا ، [بالسجن 146 عامًا](#) بمحكمة في ميتيليني ، ليسفوس ، بعد الفرار من الصومال إلى تركيا ، حاول الأب الشاب لأربعة أطفال الوصول إلى اليونان على متن قارب مطاطي مع 33 آخرين في 2 ديسمبر 2020. وعندما انقلب قاربهم ، غرق اثنان من الركاب. تم التقاط الباقيين ، بمن فيهم محمد هـ. ، من قبل خفر السواحل اليوناني. وفقًا للناجين ، حاول محمد هـ. توجيه القارب بأمان إلى الشاطئ لإنقاذ حياة الركاب الباقيين

على الرغم من شهادة الناجي بأنهم يدينون بحياتهم لأفعال محمد هـ. ، فقد تم [اعتقاله](#) لتوجيهه السفينة ، وبالتالي اتهم بـ "النقل غير القانوني لمواطني دول أخرى إلى الأراضي اليونانية" ، مع الظروف المشددة و تعريض حياة الآخرين للخطر. من الآخرين وتسبب في وفاة شخصين. وسيقدم محامو الدفاع [استئنافًا](#) ضد القرار مؤكدين أن سياسات اليونان المعادية للحدود ، بدون طرق آمنة وقانونية للأشخاص لطلب اللجوء ، تجبر الناس على القيام برحلات محفوفة بالمخاطر إلى بر الأمان

للأسف ليست حالة محمد هـ. حالة منعزلة. حيث ان في الآونة الأخيرة ، حكم على شاب سوري [بالسجن لمدة 52 عامًا وغرامة قدرها 242 ألف يورو](#) لارتكاب جرائم "الدخول غير القانوني" و "تسهيل الدخول غير القانوني" في أبريل / نيسان. استخدمت الدولة اليونانية بشكل منهجي منذ عدة سنوات توجيه مثل هذه التهم ضد الأشخاص المتنقلين الذين يصلون إلى جزر بحر إيجه. حيث أشار [تقرير نشر مؤخرًا](#) من قبل < بورديرلين يورپ > و < بوردير مونيتورينغ إي يو >

اجيان ميغرانتي سوليداريتي > إلى وحبس المهاجرين < نظام معاقبة المتهمين بتهريب البشر على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في بحر إيجه > ، مسلطًا الضوء على الممارسة اليومية المتمثلة في حبس الأشخاص -الأوروبيون في الجزر اليونانية يمرون دون أن يلاحظها أحد تقريبًا من قبل الجمهور! يسلم التقرير الضوء على أن معظم الأشخاص الذين حوكموا في المحكمة بتهمة تسهيل الدخول غير القانوني هم "الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء في الاتحاد الأوروبي أو المواطنون الأتراك الذين يعيشون حياة محفوفة بالمخاطر ، والذين يدفعهم وضعهم الاقتصادي للقيام بهذه المهمة

علاوة على ذلك ، كان من المفترض أن يتم تقديم استئناف هذا الشهر على حكم مماثل صدر بحق شاب سوري حاول الوصول إلى ساموس من تركيا في عام 2017. وفقًا لمحامين حقوقيين يعملون في الجزيرة ، فإن الشخص الذي فر من الجيش السوري ، أجبره أشخاص في تركيا على قيادة القارب لتأمين مروره. دخل القارب في محنة في منتصف الرحلة ، وفي النهاية التقطته سلطات فرونتكس. تم الحكم على الشخص الذي وجد وهو يقود سيارته لمدة 55 عامًا ، وكان في السجن منذ عام 2017. التأجيل المتكرر للاستئناف قد ميز حبس المتقدمين على مدى السنوات الماضية ، وهو يمثل استخدامًا أوسع للسجون وأنظمة المحاكم التي تستخدم تأطير "التهريب" لحبس الأشخاص المتنقلين

دوريات حدودية مشتركة جديدة على الحدود الكرواتية

في ال 10 مايو 21 ، انضم ضباط الشرطة من [بولندا](#) و [ليتوانيا](#) و [إستونيا](#) إلى [الشرطة السلوفينية](#) لتعزيز المراقبة على الحدود السلوفينية الكرواتية في المنطقة الخاضعة لولاية مديرية شرطة نوفو ميستو. وفقًا لوزارة الداخلية السلوفينية ، فإنهم يعملون في دوريات مشتركة مع ضباط الشرطة السلوفينية وقد مُنحوا نفس الإذن مثل زملائهم السلوفينيين. وهذا يعني أنه يحق لهم القيام بدوريات في المناطق الحدودية بحثًا عن الأشخاص الذين عبروا الحدود بشكل غير نظامي واعتقالهم وإجراء إجراءات تحديد الهوية وإنشاء حواجز على الطرق ومصادرة المتعلقات الشخصية والقيام بعمليات التفتيش الأمني. سيكون لديهم أيضًا إمكانية الوصول إلى نفس أدوات تقييد الأفراد مثل الأصفاد ورذاذ الفلفل والهرافات والكلاب

مدة إقامتهم في سلوفينيا غير معروفة لكن المذكرة الموقعة من قبل مسؤولي الدولة تحدد الحد الأقصى لطول عملياتهم بستة أشهر. كما ذكر وزير الداخلية السلوفيني أليش هوجس ، تسعى سلوفينيا إلى نشر 150 ضابط شرطة أجنبيًا في المستقبل القريب. ووفقًا لتقارير إعلامية ، سيكون هناك ما لا يقل عن 25 ضابطًا من رومانيا وعدد غير معروف من المجر ، [وتجري محادثات مع الدنمارك والنمسا والمانيا](#)

وتأتي نوايا وزارة الداخلية السلوفينية لتعزيز التعاون الدولي على الحدود بعد [محاولات فاشلة](#) لإخضاع العسكريين الذين يقومون بدوريات في المناطق الحدودية لسلطات الشرطة

بدأ التعاون السلوفيني الدولي بشأن مراقبة الحدود بعد أسبوع واحد فقط من [الزيارة الرسمية](#) لوزير الداخلية أليش هوجس في بولندا حيث التقى بنظيره البولندي ماريو كامينسكي. أثناء وجوده في بولندا ، زار وزير الداخلية أيضًا المدير التنفيذي لفرونتكس قابريس ليجيري الذي ناقش معه دور فرونتكس في غرب البلقان وعلى وجه التحديد الحاجة إلى إقامة وجود قوي لفرونتكس في شمال مقدونيا والبوسنة والهرسك. في 4 يونيو قام وزير [الداخلية السلوفينية](#) باستضافة وزير الداخلية الإيطالي لوسيانو لامورجيس. حيث ناقشوا [الميثاق الجديد للهجرة واللجوء](#) واتفقا على إعادة إنشاء دوريات حدودية مشتركة للشرطة السلوفينية والإيطالية ، والتي من المقرر أن تعمل في المناطق الحدودية القريبة من مدينتي ترييستا أوديني الإيطاليتين. كما يتضح عبر العديد من التقارير وقضايا المحاكم العديدة ، [سلوفينيا وإيطاليا](#) فقد شاركت على نطاق واسع في انتهاك صارخ للحقوق الأساسية من خلال إجراء عمليات ضد متسلسلة إلى كرواتيا من خلال إعادة القبول وبالتالي تتحمل المسؤولية عن العنف الذي يحدث عندما يتم طرد الأشخاص إلى البوسنة والهرسك

لامورجيس - Lamoregese

الوصول إلى معسكرات الحجر الصحي في <اف في جي> (FVG)

كان تدفق الأشخاص عبر منطقة فريولي فينيتسيا جوليا (اف في جي) في شمال شرق إيطاليا ثابتًا ولكنه صغير الحجم نسبيًا خلال شهر مايو. غالبًا ما ينتقل الأشخاص الذين يصلون من سلوفينيا عبر ترييستي في مجموعات صغيرة من شخصين إلى ثلاثة، ويكونون عمومًا في ظروف أفضل مما كانت عليه في الأشهر السابقة (والتي قد تكون مرتبطة بالطقس الأكثر عدلًا). لا تزال التحركات إلى إيطاليا من طريق البلقان متقلبة و يصعب تتبعها في بعض الأحيان، لا سيما لأن الوافدين الجدد لديهم تفاعل أقل مع مبادرات التضامن في ترييستا، حيث يتم استخدام المدينة بشكل متزايد كنقطة عبور مؤقتة حيث يحاول الناس التحرك بسرعة.

ظلت مراقبة حركة المرور عبر الحدود عالية في الآونة الأخيرة، كما يتضح من الاعتقالات العديدة للأشخاص المتهمين بالتهريب من قبل السلطات العاملة في إطار عملية الجيش <ستراي سيكوري>. على الرغم من هذه الاعتقالات، لا تزال هناك أدلة محدودة على المزيد من عمليات إعادة القسرية أو "إعادة القبول"، حيث تم القبض على غالبية الأشخاص أثناء التنقل من قبل الشرطة وتم نقلهم إلى معسكرات الحجر الصحي في <اف في جي>. بصرف النظر عن التدفق الأصغر للمجموعات، كان أحد أكبر الوفود الخاضعين للحجر الصحي يتألف من [130 شخصًا](#) تم العثور عليهم مستيقظين في مركبات على بالقرب من مدينة أوديني. بينما يتم A23 الطريق السريع تنفيذ ذلك حاليًا من خلال مراكز على الأرض، قد تسعى الأساليب المتبعة في إيطاليا للتعامل مع الوباء قريبًا إلى إجراءات العزل هذه بعيدًا عن الشاطئ. وزارة [النقل](#) طرحت مؤخرًا على اقتراح من السفن الحجر الصحي في شمال البحر الأدرياتيكي ساحل لاستقبال أشخاص جدد، مماثلة لتلك المستخدمة للوافدين عزل من الطريق وسط البحر الأبيض المتوسط.

ستراي سيكوري - Strade Secure
اف في جي - FVG

الإعادة القسرية لمجموعة <ال جي بي تي قو> (LGBTQ)

تم تفصيل عملية [Index](#) في مقال نشرته بوابة الكرواتية لإعادة القسرية مؤخرًا لأشخاص من مجتمع <ال جي بي تي قو> من كرواتيا ، مما يدل على استمرار بوابة الوصول إلى اللجوء وعمليات الإبعاد القسري غير القانونية إلى ألبوسنة والهرسك. عبر ثلاثة أشخاص ، تم تجريم حياتهم الجنسية في وطنهم ، حيث وصلوا إلى كرواتيا وسعوا لتقديم طلب لجوء في مركز شرطة محلي. قامت المجموعة بتبنيه كل من مكتب أمين المظالم والمنظمات المحلية ، ورافقهم نشطاء إلى المحطة للاطلاع على دعواهم. وقالت سلمى بانيش التي كانت متواجدة في مكان الحادث بالتصريح

"دخل ثلاثة أشخاص إلى مركز الشرطة في بترينجا وطلبوا اللجوء في الوردية الصباحية ، وكنت على اتصال بهم ، واصطحبهم إلى مدخل المخفر ، وتلقيت الصور ، وتبادل الرسائل".

عادت المجموعة منذ ذلك الحين إلى كرواتيا وتم الاستماع إلى طلب اللجوء الخاص بهم في قسم شرطة سيساك موسلافينا. لقد تم إيوائهم الآن في ماوى لطالبي اللجوء في زغرب وتجري مطالباتهم بالحماية الدولية. ما إذا كان سيتم اتخاذ هذه الخطوة لولا ضغوط النشطاء الذين يدعمون قضيتهم غير واضح ، وأدلة <بي في ام ان> على الطريقة التي تزيل بها الشرطة الكرواتية مجموعات النقل العشوائي تشير إلى أن معظم الأشخاص الذين يسعون للحصول على الحماية غير قادرين على تقديم مثل هذا الطلب. يجب أيضًا فهم أوجه القصور الشديدة في نظام اللجوء في سياق أوسع من الحدود العنيفة التي تشمل أيضًا مستويات عالية من العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد مجموعات العبور. في حين أن وضع الأشخاص الذين يتنقلون من مجتمع الميم غالبًا ما يكون قصة غير مروية ضمن عمليات الإعادة القسرية ، إلا أنه دليل إضافي على الطريقة التي تستخدم بها السلطات المفاهيم القمعية للهوية تجاه الأشخاص "الآخرين" على الحدود

بي في ام ان - BVMN
ال جي بي تي قو - LGBTQ



الاقتراب من مركز الشرطة في بترينجا
(المصدر: [فهرس](#))

البوسنة والهرسك

إخلاء مواقع غير رسمية عبر <يو اس سي> (USC)

بناية مهجورة دوم بنسيرا الذي تم إخلاؤها وتطويقها (المصدر : BVMN)



التكتيكات هي جزء مصاحب للغارات المنظمة على المباني المهجورة المستخدمة في المراكز الحضرية ل <يو اس سي>.

في مايو ، نسق <اس اف اي> العمليات في أربعة مواقع أخرى في مدينة بيهاتش: زيجارسكو بوليبي ، ديببكا ، موقع بالقرب من مستشفى الكانتون وملعب جيذنتسفو لكرة القدم. نُقل الأشخاص البالغ عددهم 255 شخصًا الذين استخدموا هذه الأماكن كآوى مؤقت ، ومعظمهم من مواطني باكستان وأفغانستان ، نُقلوا قسراً إلى ليبيا. تم تنفيذ الأنشطة بالتعاون مع ضباط الشرطة بوزارة الداخلية وبدعم من الفريق الطبي لمنظمة <اس أو اس بيهاج>. كما شملت عمليات الإخلاء عائلات وقصّر غير مصحوبين يقيمون بالقرب من كازين ، وبالتحديد <جتورليج> و <هادجين پوتوك>. تم إجلاء ما مجموعة تتكون من 160 شخصًا أثناء التنقل في هذه العمليات ، بما في ذلك 19 عائلة لديها 29 طفلاً. جاء معظمهم من أفغانستان وإيران ، وتم نقلهم أيضًا إلى معسكر ليبيا

بالتوازي مع الضغط على المباني المهجورة ، يتقلب الوصول إلى المخيم أيضًا. في بداية شهر مايو ، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة إغلاق مخيم سيدرا للعائلات والقصر غير المصحوبين بذويهم ، في منطقة كازين (على الأرجح بحلول نهاية يونيو). لم تعد المنظمة الدولية للهجرة تقبل الوافدين الجدد إلى المخيم ، وستفقد العائلات التي قررت المغادرة لمحاولة عبور الحدود مع كرواتيا الوصول إلى المخيم إذا تم إعادتهم إلى البوسنة والهرسك

اي او ام - IOM

شوهرت فازليج - Šuhret Fazlić

نو نام كيتچين - No Name Kitchen

يو اس سي - USC

اس اف اي - SFA

اس او اس بيهاج - SOS Bihać

هادجين پوتوك - Hadžin Potok

جتورليج - ćurlić

بدأت خدمة شؤون الأجانب (اس اف اي) ، بدعم من قوة الشرطة وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (اي او ام) عمليات إخلاء المباني الرئيسية المهجورة المستخدمة للإسكان من قبل الأشخاص منطقة بيهاتش المتنقلين فيوفيليكلا كرادوشا في مايو / أيار ، مما أدى إلى نقل الناس إلى ليبيا. في حين أن المخيم في ليبيا لا يزال غير مستعد لاستيعاب السكان غير الرسميين حاليًا في كانتون أونا سانا (يو اس سي) ، تشير السلطات إلى أنها ستزيد من قدرتها على القيام بذلك هذا الصيف

تم إخلاء منزل دوم بنسيرا ، وهو منزل مهجور للمسنين في مدينة بيهاتش كان يؤوي حوالي مائة شخص متنقل ، في منتصف الشهر ، وتم نقل العديد من السكان رغماً عنهم إلى مخيم ليبيا. وبعد الإخلاء ، تم تطويق المبنى بالعوائق "المادية وتنظيفه من قبل شركة المرافق العامة" كومراد

رئيس بلدية بيهاتش، [شوهرت فازليج](#) وقال ما يلي: "بعد دورة الموظفين الأزمة في المدينة على الوضع الوتائي، جاءوا إلى استنتاج مفادة أن موقع المنزل الراحة، فضلاً عن البعض الآخر في هذه المدينة [و ممكن أن يكون هو مصدر العدوى] لكوفيد-19"

في الواقع ، تم افتتاح أول مركز تطعيم في مدينة بيهاتش أمام المباني المهجورة في مايو ، والذي بدأ بالفعل في تحصين السكان المسنين. يبدو من الواضح أن هذا كان عاملاً محفزاً في قرار الإدارة المحلية بإغلاق المباني المهجورة نهائياً ، والذي كان أحد المباني الرئيسية حيث وجد مجتمع العبور ماوى في بيهاتش منذ عام 2018

وتناسب الإخلاء مع نمط أوسع على مدار الشهر ، مع عمليات متتابعة مثل تلك التي طهرت منطقة القرفصاء الصغيرة ("الغابة") في فيدرو بولي. وفقاً لأشخاص كانوا يعيشون هناك ، أضرمت الشرطة النار في متعلقاتهم الشخصية قبل نقلهم إلى المخيم في ليبيا. كان عضو الشبكة [نو نام كيتچين](#) تتبع الطريقة التي استخدمت بها الشرطة الحرائق لتفريق المواقع الريفية المضطربة. هذه

شمال مقدونيا

ألمانيا تتبرع بمعدات لمراقبة الحدود

ردًا على [سؤال برلماني طرحه](#) الحزب اليساري الألماني > دي لينكا< ، عدت الحكومة الألمانية عددًا من العناصر الممنوحة إلى الشمال شرطة الحدود المقدونية من قبل قوات الشرطة الألمانية. تشمل هذه العناصر 22 "سيارة طوارئ للمراقبة ومهمة الدوريات" (بسرعة باهظ يزيد عن 350.000 يورو) ، وكاميرات حرارية (بقيمة 100.000 يورو تقريبًا) ومساحات ضوئية للوثائق بالإضافة إلى بعض الملابس. تسمح هذه المعدات لشرطة الحدود المقدونية الشمالية بتقوية الحدود وتقويتها ، في اتجاه يتوافق مع استراتيجية برلين وبروكسل لتأمين الحدود والتعامل مع الخارج الذين يزودون الدول غير الأعضاء بشكل متزايد بالموارد لتقييد الحركة على الحدود. يكاد يكون من نافلة القول أن هذه المعدات من المرجح أن تستخدم من قبل قوات الأمن في شمال مقدونيا أثناء مشاركتها في عمليات الإعادة القسرية وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان ، كما >[وثقتها بي في إم إن](#)<

بالإضافة إلى هذه الاتجاهات الواسعة ، فإن التبرعات مقلقة لسببين. أولاً ، كما دي لينكا [أشارت](#) ، فإن تمويل عمل الشرطة يلتف على الضوابط البرلمانية الصارمة المطبقة على العمليات العسكرية. إن قدرة البرلمان على تحدي عمليات الشرطة الدولية أو حتى إدراكها محدودة للغاية. قد يكون هذا النقص النسبي في السيطرة جزءًا من التفسير لتكاثر العمليات العسكرية الدولية مؤخرًا من قبل الشرطة الألمانية في أوروبا وخارجها

ثانيًا ، يعد توفير معدات الشرطة من قبل ألمانيا إلى مقدونيا الشمالية حالة واحدة فقط في قائمة متزايدة من التعاون الشرطي الثنائي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومقدونيا الشمالية ، فضلاً عن غرب البلقان بشكل عام. بينما تلعب فرونتكس دورًا رئيسيًا في نظام الاتحاد الأوروبي للخارج في أماكن أخرى في غرب البلقان ، فإن [الفيتو البلغاري](#) منع حتى الآن نشر فرونتكس رسميًا في مقدونيا الشمالية ، على الرغم من أن المزاعم بشأن عملياتها [غير الرسمية](#) هناك لا تزال منتشرة. ولكن بدون تفويض قانوني ، فتح "فراغ" وجود الاتحاد الأوروبي الذي يسعد الدول الأعضاء ، ولا سيما تلك المرتبطة بمجموعة فيشيغراد ، بملئه. على سبيل المثال ، قامت المجر بنشر ضباط شرطة في مقدونيا الشمالية وصربيا ، مصحوبة [بخطاب عدواني](#) حول "الدفاع" عن الحدود الأوروبية. وبالمثل ، جمهورية التشيك [نشرت لأول مرة](#) ضباط شرطة لدعم حرس الحدود المقدوني الشمالي في عام 2016. في بيان صحفي من فبراير 2021 ، زعمت مجموعة >قيساغراد< أن حرس الحدود التشيكي المتمركزين في المنطقة ساعدوا شرطة مقدونيا الشمالية في [احتجاز](#) [شاحنة](#) تحمل 280 شخصًا. -الحركة. نظرًا لانتشار عمليات الإعادة القسرية على الحدود ، فمن المعقول افتراض أن مجموعة العبور قد طردت بشكل غير قانوني إلى اليونان بعد ذلك

مداهمات على المباني المهجورة وعنف الشرطة

سلطات المخيم ، بدعوى نقص القدرات. وفي الوقت نفسه ، فإن عمليات الترحيل القسري المستمرة إلى جنوب البلاد تشكل استنزافًا ماليًا ، وفي كثير من الحالات ، لموارد الأشخاص المتنقلين

ار سي - RC
بي في ام ان - BVMN

في الأسابيع الماضية ، تلقى أعضاء <بي في ام ان> العاملين في شمال صربيا عدة تقارير غير رسمية حول عمليتي إخلاء نفذتهما السلطات الصربية في سوبوتيتسا وهورجوش. تقع كلتا المدينتين على بعد كيلومترات قليلة من الحدود الصربية المجرية. وبحسب إحدى الشهادات ، نُقل أكثر من 200 شخص من عدة أماكن في هورجوش ذات صباح. عدد الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من المباني المهجورة في سوبوتيتسا غير واضح لكن اللقطات التي تمت مشاركتها مع أعضاء <بي في ام ان> تظهر أكثر من 30 شخصًا تم التقاطهم في العملية

نفذت الشرطة عمليتي الإخلاء في الساعات الأولى من اليوم ، بين السادسة صباحًا والثامنة صباحًا. وُزِعَ أن واحداً منهم على الأقل متورط بضباط يرتدون زياً عسكرياً يرتدون أقنعة ، إلى جانب ضباط شرطة عاديين يرتدون الزي الأزرق. في هورجوش ، ورد أن شخصين أثناء التنقل تعرضا للعنف الجسدي من قبل السلطات - أي الضرب بهراوات سوداء. بعد عمليتي الإخلاء ، تم نقل جميع الأشخاص المتنقلين بالحافلة إلى مركز الاستقبال الرسمي (ار سي) في بريشيفو ، بجوار الحدود مع مقدونيا الشمالية ، على بعد أكثر من 550 كيلومترًا من المناطق العشوائية في شمال البلاد

علاوة على ذلك ، عند عودتهم إلى هورجوش ، وجد أولئك الذين تم إجلاؤهم أن معظم متعلقاتهم الشخصية التي تركوها وراءهم - وخاصة الفراش - قد تم أخذها من القرفصاء. كانت مصادرة البطانيات بعد عمليات الإخلاء ، في حالات سابقة ورد من قبل الشرطة ، ممارسة لاحظها أعضاء <بي في ام ان> في سوبوتيتسا في الماضي ، بما في ذلك الشتاء الماضي عندما وصلت درجات الحرارة إلى -10 درجة مئوية. كما تم الإبلاغ عن وجود الشرطة اليومي في العشوائيات في الصباح الباكر قبل وبعد عمليات الإخلاء في كل من سوبوتيتسا وهورجوس. وشوهد بعض ضباط الشرطة وهم يرتدون ملابس مدنية ، وورد أنهم التقطوا صوراً لأشخاص يتنقلون أثناء نومهم تتلقى [المتنقلين أعضاء بي في ام ان](#) بانتظام تقارير عن عمليات إخلاء الأشخاص من المنطقة في الأشهر الماضية. لقد أتبعنا أنماطًا مماثلة كما تم إجراؤها في الصباح الباكر ، وكانت بريشيفو آر سي كوجهة نهائية ، وتتمثل في مصادرة البطانيات بعد العمليات وتنطوي أيضا على درجة معينة من العنف الجسدي. على الرغم من عدم ذكر هذه الشهادات الأخيرة ، فقد تم الإبلاغ عن تدمير المتعلقات الشخصية - بما في ذلك الهواتف - كممارسة شائعة أثناء عمليات الإخلاء في المنطقة

اكتناظ [مراكز استقبال](#) في شمال البلاد يمنع العديد من الأشخاص المتنقلين في المنطقة من الإقامة في أماكن إقامة رسمية. وذكر العديد منهم أن ضباط الشرطة أمروا مرارًا وتكرارًا بالذهاب إلى المعسكرات الرسمية في سوبوتيتسا أو سومبور ، لكنهم رفضوا فور وصولهم من قبل

قام ضابطان إسبانيان بضرب قاصر
أثناء رده إلى المغرب (المصدر
: NNK / BVMN)

أعمال عنف وصد آلاف من جيب سبت



حيث اذني هذا الوضع أيضًا إلى تصعيد العنف الوحشي الذي تمارسه الجماعات المحلية في سبتة، الذين ينظمون أنفسهم لسرقة وطمع وإساءة معاملة الأشخاص أثناء التنقل داخل المدينة. جيب. تستمر هذه الهجمات في إحداث إصابات في الرأس وجروح وسواد في العيون وإصابات جسدية خطيرة أخرى. ومع ذلك، نادرًا ما يرغب الضحايا في العلاج في المستشفى، حيث يقوم طاقم المستشفى **بإخطار الشرطة في** كل مرة يدخل فيها شخص عبر إلى سبتة في هذه التواريخ إلى غرفة الطوارئ. ومن ثم، فإن الخدمات الطبية في الجيب الإسباني متواطئة في عمليات الصد اللاحقة التي يواجهها الناس. لا تزال مجموعات العبور التي تمكنت من البقاء في سبتة معرضة باستمرار لخطر العنف من جهات فاعلة متعددة، وهي مجبرة على العيش في ظروف غير مستقرة في الشوارع. توضح حالات الوفيات والانتحار، فضلاً عن العدد الكبير من القاصرين المفقودين، أعمال العنف القاتلة على الحدود التي تستخدمها إسبانيا والاتحاد الأوروبي

الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والترهيب كانت من بين الأساليب التي استخدمتها السلطات الإسبانية لمنع الناس من العبور إلى سبتة. بالإضافة إلى ذلك، شهد أعضاء الشبكة < نو نام كيتجين > و < ديسينفو كوليكثيف > قوات الأمن الإسبانية تضرب الأشخاص بالهراوات، بالإضافة إلى أشكال أخرى من العنف مثل الركل والدفع. كما أجبر الجيش مجموعات من الناس على البقاء في البحر لفترات طويلة، مما تسبب في حدوث حالات انخفاض حرارة الجسم. في وقت لاحق، قامت السلطات بجر الناس عبر المياه من أذرعهم وأرجلهم إلى حالة من النسيان، تركوا في المياه حيث ينقسم الساحل بين إسبانيا والمغرب. كان هناك عدد لا يحصى من الجرحى وتم العثور على شخصين على الأقل قتلى بعد محاولات العبور إلى سبتة في الفترة من 7 إلى 19 مايو

في الوقت نفسه، شرعت قوات الشرطة الإسبانية في مطاردة الأشخاص غير المسجلين في الشوارع، وجمعهم



مثل المطاردة، والترهيب، والشتائم، والضرب، والركل. العديد من هؤلاء كانوا قاصرين غير مصحوبين بذويهم، والذين، بمجرد احتجازهم، تم نقلهم إما إلى مرافق القصر أو إعادتهم إلى المغرب. تم احتجاز المعتقلين في ظروف غير إنسانية، مع نقص المياه والطعام والمرافق الصحية، مما دفع العديد من القاصرين إلى محاولة الفرار

No Name Kitchen -
نو نام كيتجين
Disinfaux Collective -
ديسينفو كوليكثيف

مئات القاصرين المحتجزين من قبل السلطات الإسبانية (المصدر : NNK / BVMN)

العنف الموازي على الحدود ووحشية الشرطة في مليلية

يواجه الرجال المغاربة على وجه الخصوص صعوبات عند طلب اللجوء ، مما يجعلهم يعيشون في شوارع مليلية ، دون وثائق. بعد ذلك ، حاولوا العبور إلى البر الرئيسي لإسبانيا عبر الميناء ، مختبئين في شاحنات أو مباشرة في العبّارات. يشار إلى هذه الممارسة في مليلية ، كما في سبتة ، على أنها "محفوفة بالمخاطر". علاوة على الخطر الذي ينطوي عليه تسلق الجدران التي يبلغ طولها 9 أمتار والأسلاك الشائكة ، والاختباء لساعات داخل الشاحنات ، يتعرض الأشخاص الذين يحاولون "المخاطرة" إلى وحشية الشرطة بطريقة منهجية ، بما في ذلك الضرب المبرح واستخدام أساليب الإذلال مثل إجبار الناس على القيام بذلك. خلع الملابس و إتلافها بالمقص أو رمي الأحذية في البحر وقص شعر الناس

شهد الأسبوع الذي بدأ في 18 مايو خمس ليالٍ متتالية من المحاولات الجماعية لعبور السياج الحدودي لمليلية. جاءت هذه الزيادة غير المسبوقة في محاولات القفز على السياج نتيجة لما يسمى بالأزمة في سبتة ، المعزل المغربي الآخر في إسبانيا. كما هو الحال في سبتة ، مارست سلطات إنفاذ القانون استخدامًا غير متناسب للقوة ضد الأشخاص الذين يحاولون عبور الحدود ، باستخدام الهراوات لضرب الأشخاص الموجودين في المياه المحيطة بديك سور ، أقصى نقطة جنوبي الحدود ، وكذلك استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي ضد مجموعات من الأشخاص يقتربون من السياج على الجانب المغربي. تم تعبئة قوات الحرس المدني الإضافية ، وكذلك الجيش ، من أجل تعزيز "تأمين" الحدود ووعدت الحكومة المغربية [بمبلغ 30 مليون يورو إضافي](#) لتمويل عسكرة المنطقة الحدودية

ومع ذلك ، على عكس سبتة ، الشرطة المغربية والقوات المساعدة تعاونت المنتشرة حول السياج الحدودي في مليلية بشكل كامل مع السلطات الإسبانية ، سواء من حيث العنف الجسدي أو في المساعدة في تنفيذ عمليات الصد. توفي قاصر من بلدة قرخانة المغربية متأثرًا بجروح أصيب بها بعد تعرضه للضرب على أيدي قوات الشرطة المغربية التي كانت تقوم بدوريات في السياج

حدثت عمليات الإعادة القسرية في نقاط متعددة من السياج الحدودي. في الثامن عشر من مايو ، تم تحميل مجموعة من حوالي 20 شخصًا أثناء التنقل وتمكنوا من دخول مليلية في ديك سور في شاحنة تابعة للحرس المدني. تم اقتيادهم لمسافة مائتي متر على طول الحدود على الجانب الإسباني وواحدًا تلو الآخر عبر أحد الأبواب الموجودة في السياج إلى الأراضي المغربية. في 20 مايو / أيار احتجزت مجموعة من 100 شخص من بلدة ماريغوري المجاورة لساعات في مليلية ، محاطة بالحرس المدني ، قبل أن يُجبروا مرة أخرى على عبور بوابة في السياج. تمكن النشطاء على الأرض من ملاحظة أنه لم يتم إجراء أي تقييم فردي ، وأنه من المحتمل جدًا أن يكون من تم إبعادهم هم أشخاصًا مؤهلين للحصول على الحماية الدولية و القصر غير المصحوبين بذويهم. كانت عمليات الترحيل من إسبانيا إلى المغرب قانونية من الناحية الفنية منذ [الاتفاقية الثنائية لعام 1992 وينص ، تعديل مارس 2015](#)

على أن "هذه الرفض ستتحقق مع احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والحماية الدولية التي صادقت عليها إسبانيا" ، ولكن في الواقع حقوق الإنسان الدولية ينتهك القانون باستمرار

في حين قفز في السابق أشخاص من إفريقيا جنوب الصحراء بشكل رئيسي ، شهد أسبوع 18 مايو وصول الشباب من البلدات المغربية المجاورة وعمليات صدهم. لم يكن الدافع وراءهم أحداث سبتة فحسب ، بل حقيقة أنه منذ مارس 2020 ، عندما أغلقت الحدود بسبب كوفيد-19 ، تم حظر الأشخاص الذين يحق لهم عادة دخول مليلية أثناء النهار للعمل أو للأغراض التعليمية. من دخول

مسرد التقارير ، مايو 2021

نشرت شبكة مراقبة العنف عبر الحدود 43 حالة إعادة قسرية في مايو ، مما أثر على 760 شخصًا أثناء التنقل. ومن بين المتضررين من هذه الحوادث رجال ونساء وأطفال مع أولياء أمور وأطفال غير مصحوبين بذويهم. كما أنهم يمثلون مجموعة ديموغرافية واسعة ، بما في ذلك أشخاص من سوريا ، والمغرب ، وأفغانستان ، وباكستان ، والهند ، وبنغلاديش ، وإيران ، والصومال ، وتونس ، ومصر ، والعراق ، والجزائر

(عمليات إعادة قسرية إلى صربيا (1 من كرواتيا ، و 2 من المجر - 3
(عملية إعادة قسرية إلى البوسنة والهرسك (24 مباشرة من كرواتيا ، وسلسلة واحدة من سلوفينيا ، وسلسلة من إيطاليا - 27
(مرات إعادة قسرية إلى اليونان (4 من مقدونيا الشمالية ، وواحدة من ألبانيا - 5
(عمليات إعادة قسرية إلى تركيا (6 مباشرة من بلغاريا ، و 8 من اليونان - 8

المجر إلى صربيا					
10	سوريا ، المغرب	19 مايو	16 مايو	1.1	1.1
8	سوريا	29 مايو	22 مايو	1.2	1.2
كرواتيا إلى صربيا					
4	أفغانستان ، باكستان	3 مايو	12 أبريل	2.2	2.2
إيطاليا إلى البوسنة والهرسك					
8	أفغانستان ، باكستان	27 مارس	27 مارس	3.1	3.1
4	أفغانستان	12 مايو	7 مايو	3.2	3.2
سلوفينيا إلى البوسنة والهرسك					
1	أفغانستان	21 أبريل	4 أبريل	4.1	4.1
كرواتيا إلى البوسنة والهرسك					
15	الهند	15 أبريل	11 أبريل	5.1	5.1
6	أفغانستان	5 مايو	27 أبريل	5.2	5.2
38	أفغانستان وباكستان	1 مايو	29 أبريل	5.3	5.3
13	باكستان	1 مايو	29 أبريل	5.4	5.4
3	أفغانستان	10 مايو	5 مايو	5.5	5.5
6	باكستان	5 مايو	5 مايو	5.6	5.6
7	أفغانستان ، باكستان	7 مايو	6 مايو	5.7	5.7
8	باكستان	14 مايو	10 مايو	5.8	5.8
20	المغرب ، باكستان	12 مايو	12 مايو	5.9	5.9
10	أفغانستان ، باكستان	21 مايو	13 مايو	5.10	5.10
6	أفغانستان	17 مايو	14 مايو	5.11	5.11
6	أفغانستان	25 مايو	15 مايو	5.12	5.12
32	بنغلاديش ، باكستان	20 مايو	16 مايو	5.13	5.13
20	أفغانستان ، باكستان	20 مايو	17 مايو	5.14	5.14
14	باكستان	21 مايو	17 مايو	5.15	5.15
12	باكستان	22 مايو	17 مايو	5.16	5.16
60	أفغانستان ، إيران ، باكستان ، الصومال ، سوريا	20 مايو	18 مايو	5.17	5.17
50	أفغانستان	3 يونيو	20 مايو	5.18	5.18
3	أفغانستان	22 مايو	21 مايو	5.19	5.19

18	باكستان	23 مايو	22 مايو	5.20	5.20
20	أفغانستان	25 مايو	22 مايو	5.21	5.21
30	أفغانستان ، باكستان ، بنغلاديش	24 مايو	23 مايو	5.22	5.22
11	أفغانستان	26 مايو	24 مايو	5.23	5.23
7	أفغانستان	29 مايو	28 مايو	5.24	5.24
مقدونيا الشمالية إلى اليونان					
7	المغرب	12 مايو	8 مايو	6.1	6.1
5	المغرب	12 مايو	10 مايو	6.2	6.2
5	المغرب	14 مايو	11 مايو	6.3	6.3
33	المغرب	26 مايو	18 مايو	6.4	6.4
ألبانيا إلى اليونان					
5	المغرب ، أفغانستان	26 مايو	29 أبريل	7.1	7.1
اليونان إلى تركيا					
150	أفغانستان ، باكستان ، سوريا ، تونس ، مصر	5 مايو	مايو	3.8.1	8.1.3
55	أفغانستان ، باكستان ، إيران ، سوريا ، العراق ، تونس	18 مايو	17 مايو	8.2	8.2
بلغاريا إلى تركيا					
3	الجزائر ، تونس	6 مايو	5 مايو	9.1	9.1
12	سوريا	7 مايو	6 مايو	9.2	9.2
8	سوريا	7 مايو	6 مايو	9.3	9.3
14	سوريا	10 مايو	7 مايو	9.4	9.4
2	تونس	14 مايو	12 مايو	9.5	9.5
11	سوريا	24 مايو	21 مايو	9.6	9.6

بنية الشبكة والاتصال

ومقرها
<BVMN>

حيث تقوم على المشاركة الأفقية للمنظمات الأعضاء في مجال التوثيق والمناصرة والإعلام والتحقيق . و تتلقى الشبكة الأموال من خلال المنح الخيرية والتبرعات من الداعمين. تغطي الأموال بشكل أساسي إعانات النقل للمتطوعين في الميدان وتكاليف الموظفين

لمتابعة المزيد عن شبكة مراقبة العنف عبر الحدود ، تحقق من موقعنا على الإنترنت للحصول على أرشيف الشهادات بالكامل والتقارير الشهرية السابقة والمواد الإخبارية المنتظمة. لمتابعتنا على وسائل التواصل

الاجتماعي
تابعنا على

< Twitter handleBorder_Violence >

وعلى

<Facebook>

لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير أو المزيد حول كيفية المشاركة ، يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني على

<mail@borderviolence.eu>

لطلبات الصحافة والإعلام ، يرجى الاتصال ب .

<press@borderviolence.eu>



**Border Violence
Monitoring Network**